

مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- من بيداغوجيا الكفايات إلى بيداغوجيا الإدماج
- بيداغوجيا النجاح: قراءة في المنطلقات والأهداف
- اللغة والأدب : أية علاقة؟
- المراهقة والتحويلات الأسرية في الوسط القروي
- القراءة المنهجية للنص النظري: إشكالات وتساؤلات
- فشل الإصلاحات التعليمية بالمغرب: الأسباب والحلول



تقديم

لا شك أن المدرسة هي منطلق وأساس أي إصلاح للمجتمع في جميع مجالاته، فالمدرسة تعد المؤسسة المثلى من بين باقي مؤسسات المجتمع، التي تعمل على التنشئة الاجتماعية للتلاميذ، وإكسابهم قيم ومعايير وعادات وتقاليد المجتمع. وإذا كانت أهداف التربية تختلف من جيل لآخر وتخضع للمتغيرات التي يعرفها المجتمع المحلي والدولي، فإن مسألة الأمن الإنساني أصبحت تشكل الآن مسألة جوهرية، يكرسها الواقع الدولي حيث الحروب والتفجيرات والاستهانة بأمن وأرواح المواطنين في بقاع متعددة من بقاع العالم. ويكرسها واقعا المغربي من خلال ما بتنا نشهده من تنامي حالات الاعتداء والفوضى، وتهديد أمن المواطنين... لكن القضية تتحول إلى كارثة عندما نسمع ونعاين حالات لغياب الأمن داخل المؤسسات التعليمية نفسها، من اعتداء، وسب وشتم، وتحرشات جنسية... يتعرض لها الأساتذة قبل التلاميذ. وهكذا أصبحت المؤسسات التعليمية، التي كان ينتظر منها أن ترسخ الأمن ومقوماته في المجتمع، أصبحت هي نفسها تستغيث بمن ينشر الأمن في فضاءاتها، وفي نفوس عناصرها من أساتذة وأطر وتلاميذ، مما يوثر على أن نظامنا التعليمي، بات يعاني من أزمة أمنية، أو بشكل أعمق من أزمة أخلاقية، يمكن أن تعرقل أي إصلاح ما لم نبادر إلى معالجتها بطرق فعالة، وعمقرحات عملية ناجعة.

ومن هنا نرى أن مقارنة مسألة الأمن الإنساني في علاقتها بالمدرسة، يجب أن تبتدأ أولا وأساسا من إصلاح المناهج التعليمية. خاصة وأن المنهج الدراسي في حقيقته، وفي

المناهج التعليمية والأمن الإنساني

د. عبد الرحيم وهابي

المركز التربوي الجهوي الفينطرة

مفهومه، يتسع ليشمل مختلف العناصر الفاعلة في العملية التربوية داخل الفضاء المدرسي، وخارجه. وقبل إبراز الكيفية التي يمكن أن يساهم بها المنهاج الدراسي بشكل عام في ترسيخ مقومات الأمن الإنساني، وإشاعة الثقافة الأمنية، والقيم الخلقية، نرى أنه من الضروري بداية الوقوف عند مفهوم المنهاج من أجل استكناه مكوناته، وبيان عناصره، تلك العناصر التي تتصافر مجتمعة لخدمة منظومة القيم بشكل عام، والمسألة الأمنية بشكل خاص.

1 - تعريف المنهاج

المنهاج في اللغة الطريق الواضح، ويقابله في اللغات الأجنبية كلمة Curriculum

أو ما يماثلها، وهي مشتقة من أصل لاتيني، وتعني ميدان السباق، وعلى هذا «أفضل ما يعرف به منهاج التعليم أنه الطريق الذي يسلكه المعلم والمتعلم، أو المصمار الذي يجريان فيه بغية الوصول إلى أهداف التربية»¹.

ولا يمكن اختزال المنهاج في مجموعة البرامج والمقررات والمواضيع المدرسة في مختلف مستويات التعليم، فالمنهاج مفهوم شامل، يتضمن فضلا عن البرامج والمقررات، الأهداف والمرامي والغايات والكفايات التي يتوخى تحقيقها في سنة دراسية أو سلك دراسي، كما يشمل مختلف الوسائل، وأنشطة التعليم والتعلم، والكيفية التي سيتم بها تقييم هذه الأنشطة. ومن هنا يعرف المنهاج بكونه: «جملة ما تقدمه المدرسة من معارف ومهارات واتجاهات... لمساعدة المتعلم على النمو المتوازن والسليم في جميع جوانب شخصيته»².

ونستنتج مما سبق أن المنهاج ذا خاصية نسقية، ويقصد بالخاصية النسقية للمنهاج احتواؤه على مجموعة من العناصر المتكاملة المتفاعلة فيما بينها، بحيث لا يمكن تحديد وظيفة عنصر من العناصر إلا في علاقته مع باقي عناصر النسق، وبحيث إن إجراء أي تغيير على عنصر معين سينعكس بالضرورة على باقي العناصر³.

وينتج عن هذه الخاصية النسقية خلق علاقات ترابط بين مختلف المواد والموضوعات العلمية والأدبية، وبناء المنهاج بطريقة متماسكة تجعل من كل المواد منظومة واحدة يشد بعضها بيد بعض، ويقود بعضها إلى البعض الآخر. وتعال للخاصية النسقية السابقة للمنهاج فإن هذا الأخير يتفاعل بطريقة غير مباشرة مع معطيات المحيط الخارجي، ويعكس ثقافة ومعايير وقوانين وتوجهات المجتمعات التي ينتمي إليها. وذلك من خلال السياسة التربوية المسؤولة عن وضع المنهاج، فيتفاعل هذا الأخير مع التوجهات السياسية للمجتمع، ومع المعطيات الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية والثقافية والفكرية السائدة. كما يتفاعل مع مختلف الأطر والعناصر الفاعلة داخل الوسط التربوي من: أساتذة، وتلاميذ، ومؤثرين، وإداريين، وآباء التلاميذ...⁴

إن هذه العلاقة بيم المنهاج والمحيط تستمد مشروعيتها من المعنى الاصطلاحي الذي يقترحه المربون للتربية باعتبارها عملية تكيف بين الفرد وبيئته، وتقود عملية التكيف هذه إلى جعل المتعلم مكتسبا لثقافة

مجتمعه، بكل ما ينطوي عليه مفهوم الثقافة من معارف ولغة وآداب وفنون، وقيم روحية، وأخلاق، وعادات وتقاليد، وطرق التفكير والحياة... إلخ. ومن هنا صح ما قيل من أنه: « يمكن معرفة أي مجتمع كان من خلال معرفة نظامه التربوي »⁵.

إن هذا المفهوم النسقي والشامل للمنهج يجعلنا نقارب دور المنهج الدراسي في ترسيخ مقومات الأمن الإنساني، انطلاقاً من إمكانية مساهمة كل عنصر من عناصر المنهج في ترسيخ قيم احترام الآخرين، والسهر على أمنهم، دون اللجوء إلى العنف بمختلف أشكاله. ومن هنا يمكن مقارنة المسألة الأمنية من خلال المنهج في المحاور التالية:

- اختيار مناهج فعالة وقابلة للتطبيق.
- المقررات الدراسية و الأمن الإنساني.
- بيئة المدرسة وجوها الاجتماعي ودورها في الأمن الإنساني.
- الأنشطة الموازية والأمن الإنساني.
- المكتبة المدرسية كوسيط لخدمة الأمن الإنساني.
- الشراكة التربوية وسيلة لتحقيق الأمن الإنساني.

2 - اختيار مناهج فعالة وقابلة للتطبيق

كثيراً ما يعبر المربون، وعلماء التربية، على المفارقات التي يلاحظونها بين المناهج كمنظومة نظرية تقترحها المؤسسات، والجهات المعنية بالتربية، وبين تطبيقاتها على افعلية في الواقع التعليمي. فإزاء وفرة الأبحاث والدراسات التي تسن الطرائق والبرامج والمناهج التربوية، وتدعو إلى تجديدها، نلاحظ جموداً في الطرائق والمناهج المطبقة في المؤسسات التعليمية، مما يعني مفارقات واسعة بين النظرية والتطبيق، هذه الملاحظة لا تخص نظامنا التعليمي وحده، بل تخص كل الأنظمة التعليمية في العالم، ومن هنا وجدنا علماء التربية من مختلف أقطار المعمور يشكون بطرق متفاوتة من هذه المفارقة، من أمثال جان بياجيه Piaget، وبروست Prost، وشوفالبي Chevalier... وهذا يعني أن تضمين البرامج التعليمية لمقومات الأمن الإنساني، ينبغي أن ينطلق من مقارنة واقعية تستقرئ الواقع المغربي، وتنطلق من ثقافته وعاداته وتقاليد وما يعرفه من متغيرات، ولا يكفي بل لا ينع في هذه الحالة ترجمة الطرائق والمناهج الغربية، وهذه القناعة تنطلق من تلك العلاقة الوطيدة التي أثبتتها المتخصصون بين المنهج التعليمي، وبين ثقافة المجتمع، ومن هنا كان النظام التربوي لأي دولة لا يمكن فهمه إلا من خلال تنوع علاقاته واتصالاته بالنظام الاجتماعي، أي أن أي تغيير اجتماعي مهما كان طفيفاً (خلال مدة زمنية معينة، لا بد أن ينعكس ويؤثر على العلاقة بين المدرسة والمجتمع⁶. وهكذا فإن التطورات التي عرفها المجتمع المغربي فيما يتعلق بالجانب الأمني، والذي تتفاعل فيه بدون شك عوامل خارجية، باتت مشتركة بين العديد من دول المعمور من قبيل: الإرهاب، والتطرف.... تتحتم علينا إعادة النظر في المنهج، وتجديده وفق

هذه المتغيرات، وذلك بتضمينه قيما جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة ومتغيراتها. وهذا يعني أن كل مناهج دراسي يجب ان يقوم على أساس التوفيق بين ثقافة المجتمع ومتطلباته من جهة، وبين المتغيرات والمستجدات الدولية من جهة أخرى.

3- المقررات الدراسية والأمن الإنساني

يمكن إدراج الجانب المتعلق بترسيخ ثقافة الأمن الإنساني في المناهج التعليمية بشكل عام ضمن منظومة القيم، التي يتوخى كل مناهج تحقيقها من خلال المقررات والبرامج المدرسية .

وفي هذا السياق شكل الجانب المتعلق بمنظومة القيم هدفا استراتيجيا لوزارة التربية الوطنية المغربية، التي اعتبرت الكتاب المدرسي الأداة الأساسية لترسيخ القيم المنشودة من التربية والتعليم. محاولة من وراء هذا كسب الرهان الأخلاقي فضلا عن الرهان المعرفي.

وحدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين المبادئ الأساسية والمرتكزات الثابتة للتعليم بالمملكة المغربية في مجموعة من القيم مثل :

- تكوين المواطن الصالح المصلح المتزن المتصف بالاستقامة والاعتدال والتسامح.
- الاتسام بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع.
- ترسيخ قيمة حب الوطن والذود عنه.
- التشجيع بروح الحوار وقبول الاختلاف، وتبني الممارسات الديمقراطية.
- التفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية.
- التفتح على المحيط بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه منها، بكل ما يعود بالنفع على الوطن، مما يتطلب نسج علاقات جديدة، بين المدرسة، وفضائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي...⁷

ولا شك أن كل هذه القيم متصافرة يمكن أن تشكل الحصن الذي تحتمي به مؤسساتنا التعليمية لترسيخ مقومات الأمن الإنساني. ويمكن أن نلخص إمكانية ترسيخ هذه المقومات من خلال المقررات المدرسية فيما يلي :

- ضرورة اختيار المواضيع والمحتويات التي تركز قيما إنسانية عليا كالحوار والتضامن والتعاون، وتدعو إلى نبذ العنف بكل أنواعه. ويمكن لمواد العلوم الإنسانية خاصة : اللغة والأدب والتاريخ والفلسفة والتربية الإسلامية... أن تضطلع بدور مهمين في هذا المجال.

- يجب الحرص داخل تنفيذ المناهج على الملائمة بين ما هو معرفي وما هو أخلاقي، بحيث لا يطغى

أحدهما على الآخر. ومن هنا نرى ضرورة تصويب خطأ تكرس لدى فئات عريضة من الناس ومن الفاعلين التربويين أيضاً، وهو الإغلاء من قيمة المواد العلمية والتقنية على حساب العلوم الإنسانية، على اعتبار أن ذلك من متطلبات العصر. وخطورة مثل هذا الخطأ تكمن في تكوين أجيال من العلماء، غير متخلقين، وبالتالي لا يمكن أن يفكروا في أمن المجتمع وسلامته. ناهيك عن أن يفكروا في سلامة وأمن البيئة المدرسية .

ومن هنا نرى أن نظامنا التعليمي، خاصة فيما يتعلق بتدريس العلوم، بحاجة إلى الانفتاح على مختلف المقاربات العلمية والفلسفية التي باتت تولي اهتماماً بالغاً لأخلاقيات العلم. لنؤكد مع الباحث عبد النور عبد المنعم أن: «أخلاقيات العلم هو موضوع الساعة، وهو لقاء حميم بين العلم والفلسفة، على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع؛ يشترك بأطرافه السياسة والعسكريون وأهل الاقتصاد ورجال الأعمال والصناعة، والقانونيون والإعلاميون والتربويون، ورجال الدين، والمعنيون بالبيئة، وأنصار الدعاوي النسوية... هذا بهدف المعالجة الشاملة لمعايير السلوك العلمي وقيم الممارسة العلمية، أي أخلاقيات البحث، وإنتاج المعرفة العلمية التي هي عصب التقدم الحضاري الراهن»⁸.

4 - بيئة المدرسة وجوها الاجتماعي ودورها في الأمن الإنساني .

يمكن أن نلاحظ على وجه الإجمال، غياب أو قلة الاهتمام في خطابنا التربوي الرسمي، وغير الرسمي بالتنظيمات التي تخص الفضاء المدرسي، فيحدث أن يتم تغيير البرامج، والكتب المدرسية، والطرائق التعليمية، لكن الفضاء المدرسي، وتنظيمه يبقى هو هو كما كان منذ سنين. وكأنه مكون هامشي لا يؤدي أي دور في إصلاح المنظومة التعليمية. والواقع أن المدرسة تعد الفضاء الأمثل لترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية لدى المتعلمين، وهذا يقتضي أن تكون المدرسة مبنية في تنظيمها، وأهدافها، ووسائلها على أسس سليمة. ولا نبالغ إذا ذهبنا مع ما أثبتته أحد علماء التربية، عندما اعتبر فشل الطلاب: « فشلاً للمدرسة نفسها، تلك المدرسة التي قصرت عن بلوغ أهدافها والتي يتوجب عليها بالتالي أن تعيد النظر إما في تلك الأهداف، وإما في تلك الوسائل»⁹. وهذا يعني أن غياب الأمن داخل المؤسسات التعليمية، سيؤدي إلى غيابه أيضاً خارج الفضاء المدرسي أي في الواقع الخارجي.

ويعتقد الكثيرون أن التعليم يتم داخل حجرات الدراسة بالمدرسة، والحقيقة أنه يتم داخل المدرسة كلها كنظام اجتماعي يترابط فيه الأفراد بطرق مختلفة. ومن هنا وجب أن تعمد المدرسة في قوانينها الداخلية وتنظيمها الاجتماعي إلى ضبط مختلف العلاقات التي يجب أن تسود بين التلاميذ فيما بينهم، وبين المدرسين، ومختلف الموظفين بالمدرسة من مدراء، وحراس عامين ونظار، وأعاون...: « وهكذا نجد المدرسة كمجتمع مصغر، تشبه المجتمع الكبير. وذلك أنها تضم العديد من التنظيمات الاجتماعية والأنشطة والعلاقات. وكذلك تشبه المجتمع الكبير من حيث نظامها الهادف لحفظ الأمن والنظام والسلم داخل نطاقها»¹⁰.

ولا شك أن إشاعة الأمن في خضم هذه العلاقات سيساعد في ترسيخه في نفوس المتعلمين، وبالتالي عكسه في مختلف معاملاتهم، سواء مع المدرسين، أو مع الإدارة، أو فيما بينهم.

إن العلاقة بين مختلف الأطر التربوية من مدراء وحراس عامين، وأساتذة من جهة، وبين التلاميذ من جهة ثانية، يجب أن تكون قائمة على الديمقراطية، والتي تعني احترام الفرد وتقدير قيمته، وإتاحة الفرصة لعموم الفردي والاجتماعي: «إن السلطة الديمقراطية هي التي تؤكد على المساواة في التعامل بين الأفراد دون تفرقة طائفية أو جنسية» وذلك قصد إتاحة فرص الاستقرار والتماسك بين أفراد المجتمع المدرسي¹¹. وبهذا نستطيع أن نرسخ لدى التلميذ قيما من قبيل: الحرية، واحترام الآخرين، والتخلي بروح المسؤولية إزاء المجتمع... لتغدو هذه القيم سلوكات يتصرف بها التلميذ بشكل طبيعي. وبالتالي يستطيع نقلها إلى خارج المجتمع. ولا يجب أن تخرج الديمقراطية عن حدودها فتصبح فوضى وتسيب، وهذا يحدث في كثير من الأحيان داخل مؤسساتنا التعليمية، فتحت شعارات الديمقراطية، وحقوق الطفل... أصبحنا نجد سلوكات غير مدنية، قد تصل إلى حدود الاعتداء على هيئة التدريس أو الإدارة. والكثير من السلوكات التي ليست من حقوق الإنسان، ولا تنتمي لأي شكل من أشكال الحضارة المعروفة، وتشكل خطرا كبيرا على أمن المؤسسات وأمن المجتمع على حد سواء. ولعل هذا ما دفع الوزارة. إلى تبني شعار: «السلوك المدني»، بمناسبة الموسم الدراسي لهذه السنة الدراسية (2007-2008).

إن الكثير من التلاميذ يبالغون في تطبيق مبدأ الديمقراطية والحرية - وهي مبادئ دولية، يلتزم المغرب بتطبيقها على صعيد المجتمع ككل - فيفهمون أن من حقهم فعل أي شيء حتى ولو كان ذلك على حساب قيم وأخلاقيات المؤسسة التربوية، وعلى حساب حرية وديمقراطية أطراف أخرى، فيكسرون بهذا نظام السلطة الفوضوية السائدة المتراخية، التي تتيح الظهور للنزوات الفردية الطائشة على حساب قيم وأخلاقيات المؤسسة. وعلى حساب أمنها. وفي أحيان كثيرة يأتي الآباء إلى المدرسة ليبروا تصرفات أبنائهم اللأخلاقية تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن هنا وجب إعادة الاعتبار للمؤسسة التربوية، بسن قوانين تعاقب بطريقة تربوية كل من يخل بأخلاقيات المؤسسة، ومن خلالها بأخلاقيات المجتمع، ولكن دون اعتماد سلطة ديكتاتورية تشيع الخوف والرعب في المؤسسة.

وبالمثل يجب أن تكون العلاقة بين المدرسين فيما بينهم، وبينهم وبين أطر الإدارة مبنية على التعاون، والتنافس الشريف، والرغبة في العمل المثمر المتمثل في التخطيط المشترك والتنفيذ السليم، للمناهج الدراسية، والعطاء الكافي لتحقيق أهداف التربية وترسيخ قيمها المنشودة¹².

5 - الأنشطة التربوية الموازية والأمن الإنساني.

إن ترسيخ القيم ومبادئ السلوك المدني، وإشاعة الأمن داخل الفضاء المدرسي وخارجه لا يقتصر على ما يتلقاه التلميذ داخل حجرات الدرس، بل تتصافر فيه عدة مجالات للأنشطة الثقافية والاجتماعية التي

تتكامل مع البرامج والمناهج، ويمكن التلميذ من التفاعل مع جماعات النشاط. قصد التخلص من جو التعب والملل الذي يطبع العمل بصفة عامة¹³. ويقصد بالتنشيط Animation: "تلك الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترويحية والرياضية المختلفة التي ممارستها الإنسان بكيفية حرة وتطوعية، خارج أوقات العمل المعتادة مع جماعة معينة من أمثاله، وتوجيه من شخص (يكون في الغالب متخصصا في التنشيط) يشرف على هذه الأنشطة ويسهر على تنفيذها قصد تحقيق أهداف تربوية واجتماعية، وأخلاقية وترويحية"¹⁴.

وهكذا يمكن للأنشطة الرياضية، والفنية التي تنظم داخل المؤسسة أو خارجها: (مسرح - رسم - موسيقى....)، فضلا عن الندوات والمحاضرات واللقاءات الثقافية أن: «تتيح الفرصة للنمو التربوي السليم، عن طريق تأكيد علاقات التعاون والمنافسة الشريفة، والعمل الجماعي، وظهور البطولات الفردية والجماعية، واكتساب الصداقات، وهي في جملتها علاقات سليمة تحدث نمو فرديا واجتماعيا للتلميذ... وتزداد فعالية هذه الجماعات حين تقوم على أساس ديمقراطي يتيح الفرصة لمشاركة التلاميذ وإدارة المؤسسة"¹⁵. وكل هذا يشعر الفرد بأهمية الآخرين وبضرورة الحفاظ على أمنهم، واحترام آرائهم، وحررياتهم، فيرسخ بذلك قيمة الأمن كسلوك مدني يعادي كل أشكال العنف والتمرد والإقصاء.

ويمكن أن تكون بعض هذه الأنشطة موجهة لتثبيت قيم معينة كتنظيم ندوات وورشات عمل، وأيام دراسية يكون موضوعها متمحورا حول قيم: المواطنة، والتعاون، وحقوق الإنسان، والتسامح والحوار... إلخ. مع الحرص على أن تجسد هذه القيم بين المشاركين في هذه الأنشطة تلاميذ ومشرفين على الأنشطة...

على أن نجاح عملية التنشيط الثقافي والاجتماعي، لا يمكن أن يعتمد اعتمادا كلياً على التطوع وحسن النية، بل لا بد من إحاطته بشروط تتمثل في:

- اختيار منشطين محترفين ذوي كفاءة عالية، قادرين على الإبداع والاكتشاف، والتعرف على الخريجة الطوبوغرافية للجماعة، متوفرين على صفات إنسانية وأخلاقية وثقافية عالية، ويعتمدون أسلوب الحوار والإقناع، بعيدا عن أي نزعة سلطوية¹⁶.

- اختيار أنشطة تستجيب للحاجيات النفسية للتلاميذ ولمسوياتهم المعرفية، وسنهم، فقد أثبت علماء النفس مثلا أن أطفال ما قبل السابعة تغلب على سلوكهم نزعة التمرکز حول الذات، والأطفال المتراوحة أعمارهم بين 8 و 12 سنة يميلون إلى التعاون واللعب، والاتصاف بالاحس الجماعي. أما أطفال ما قبل المراهقة 13 - 2 سنة، فيتسمون بعدم الاستقرار النفسي وبرغبة عارمة في التخلص من عالم الطفولة. أما الشباب المراهق (13-16-) و (21-16) سنة فيعطي أهمية للجماعة، ويحاول أن يظهر أمام الآخرين بأحسن صورة. كما يشكل المستقبل بالنسبة إليهم هاجسا يدفعهم إلى التساؤل عن الدور الذي سيلعبونه في المستقبل¹⁷.

- توجيه الأنشطة إلى خدمة أهداف اجتماعية وأخلاقية ومعرفية من شأنها تكميل الدور الذي تقوم به المناهج التربوية داخل المدرسة.

6 - المكتبة المدرسية والأمن الإنساني

لا يمكن للبرامج والمناهج المدرسية المقررة أن تغطي مختلف الحاجيات المعرفية والنفسية والسلوكية للتلاميذ، نظرا لالتزامها بمحاور مسطرة، وحيز زمني محدد. ومن هنا يأتي دور الكتاب كمكمل للبرامج، بل الوسيلة والمعين الأول لتحصيل المعرفة، والانفتاح على ما تشتمل عليه الكتب من قيم ومبادئ إنسانية وأخلاقية. إن الكتب تتيح لنا حسب العقاد أن نحيا حيوات أخرى، ونمر بتجارب جديدة لا تسعفنا حياتنا القصيرة بأن نجربها. وما دام الكتاب لا يكتبون - في الغالب - إلا من أجل تبليغ رسالة إنسانية عليا، فإن المكتبة المدرسية يمكن أن تعتبر معنا لا ينضب للتشبع بالقيم الإنسانية العليا: «بل إن التأمل في طبيعة القصدية المحددة للمكتبة المدرسية تجعلنا ندرك بأن التربية المعاصرة تسعى إلى أن تجعل منها قطبا رئيسيا من أقطاب العملية التربوية - التعليمية... كما أن التأمل في المقاصد التي تحدها التربية المعاصرة للمكتبة المدرسية، يبين أن هذه الأخيرة تقع في الواجهة فيما يخص تربية الأطفال على المواطنة، والمساهمة الفعلية في البناء الديمقراطي للمجتمع: فعندما تضع المكتبة المدرسية التلميذ أمام مصادر متنوعة للمعلومات، تحتوي على أفكار متغايرة، وتنطلق من مرجعيات مختلفة؛ تجعله - بذلك - منفثا على معلومات تتسم بالتعدد والاختلاف... علاوة على ذلك يعد حرص المكتبة المدرسية على تمكين التلاميذ من الاستفادة من مصادر متنوعة للمعلومات ضمانا للانفتاح على الثقافة العالمية وتمثل جوانبها الإيجابية»¹⁸. يضاف إلى ما سبق ما يمكن أن ترسخه قراءة الكتاب من قيم: الاعتماد على النفس، والبحث الحر...

إن ترسيخ المنظومة التربوية للقيم الأخلاقية المنشودة، ومنها القيم المتعلقة بالأمن الإنساني، لا يمكن أن يمر في غياب مكتبة غنية، منظمة. ويمكن عموما تحديد الشروط التالية التي يجب أن تخضع لها المكتبة المدرسية في سبيل ترسيخ مبادئ منظومة القيم:

- حسن انتقاء الكتب التي يجب أن تكون في مضامينها، وأهدافها موجهة لترسيخ قيم عليا من قبيل: الوطنية - والتسامح - والحوار - والحرية - والتضامن... وكلها قيم تتكامل وتندمج لتشكّل المقومات الأساسية للأمن الإنساني..

- أن تكون الكتب المدرسية ملائمة للمستويات المعرفية للتلاميذ، ومستوى سنهم، وما يتلاءم معه من ميولات وتوجهات، وسلوكات.

- تنظيم محتويات المكتبة من حيث نوعية الكتب، والفهرسة catalogage، لتسهيل حصول التلميذ على الكتب المطلوبة، والاستعانة في هذا بما توفره برامج الحاسوب من تنظيم المعطيات.

- توفير فضاء مناسب للمكتبة لأداء وظيفتها، وذلك من حيث: الموقع المناسب، والتهوية، والإضاءة الطبيعية، وتوفير المساحة الكافية، والأثاث¹⁹.

- معاملة التلاميذ داخل المكتبة معاملة تنطلق من مرجعيات حقوق الإنسان: «حيث يشترط أن يعاملوا

انطلاقاً من مبدأ المساواة، أي دون اعتبارات أو معايير دينية، أو إيديولوجية أو اجتماعية... إلخ، سواء على مستوى الخدمات أو الحصول على الإصدارات والوثائق المطلوبة»²⁰. وكل هذا يجعل التلاميذ يشعرون بالأمن والاطمئنان، فيطبقون بشكل تلقائي هذا الإحساس داخل فضاءهم المدرسي وخارجه.

7 - الشراكة التربوية وسيلة لتحقيق الأمن الإنساني

الشراكة التربوية : « مشروع يتقاسمه شخصان أو جماعتان، أو مؤسستان أو عدة مؤسسات، تظهر على شكل تبادل خبرات، وتجارب، ومعلومات، أو موارد مادية أو بشرية، بهدف خدمة وتحقيق مشاريع تربوية»²¹. وهكذا فتطبيق المنهاج الدراسي وتحقيق أهدافه ومراميه لا يمكن أن يتم في غياب شراكات متعددة تستحضر عناصر المحيط الخارجي، التي تعد مكملة للمنهاج بل مكوناً من مكوناته، وهكذا يجب التعاقد أولاً بين المدرسة والأسرة والتعاون معها من أجل حل الكثير من المسائل والسلوكيات التي من شأنها تكريس تصرفات تخل بالأمن داخل الفضاء المدرسي وخارجه، وتكثيف اللقاءات بين الآباء والمدرسين، وتبادل الزيارات فيما بينهم، وتكوين مجالس استشارية، وتنظيم أيام مفتوحة متمحورة حول أهمية الأمن ودوره في رقي المجتمع، وحول القيم المساهمة في إشاعة الأمن بصفة عامة، وإعداد البرامج التثقيفية للآباء والأمهات.

كما يجب أن تمتد الشراكة إلى باقي مؤسسات المجتمع من جماعات قروية وحصرية، ومؤسسات ثقافية، وصحافة، وإذاعة... التي يمكن أن تعمل في شكل تعاقدية مع المؤسسات التعليمية لترسيخ قيم من شأنها بث الأمن في المؤسسات التربوية والمجتمع بشكل عام. ويمكن أن نقترح مؤسسات لإعادة التأهيل وظيفتها استقطاب التلاميذ الذين استعصى على مؤسساتهم الأصلية إصلاحهم، قصد جعلهم في المستقبل مساهمين في تطور المجتمع، بدل أن يصبحوا أطرافاً مهددة لأمنه واستقراره.

كما أن أهمية مؤسسات المجتمع تكمن في كونها تساهم فيما يمكن أن نسميه التربية الدائمة، فإذا كان كل متعلم من المفترض أن يغادر المدرسة إثر حصوله على شهادة معينة، فإن وظيفة هذه المؤسسات المهنية، والإعلامية، والثقافية، والاجتماعية... هي الاستمرار في تربية وتنقيف الإنسان في مختلف مراحل حياته، أي من المهد إلى اللحد. ومن هنا لا يعدو أن يكون ما تقوم به المدرسة جزءاً من من تربية تستمر عبر وبواسطة هذه المؤسسات، التي يمكنها أن تشيع الثقافة الأمنية من خلال اعتماد استراتيجيات خاصة بها، فضلاً عن الشراكة مع باقي المؤسسات²².

الهوامش

- * أستاذ مبرز في اللغة العربية، وأستاذ مكون بالمركز التربوي الجهوي - القنيطرة.
- 1 - الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية. جورج شهلا وعبد السميع حريلي. مكتبة رأس بيروت. 1972. ط 3. 1972. ص: 331.
 - 2 - تطوير مناهج التعليم. سلسلة المعرفة للجميع. العدد 32. منشورات رمسيس. محمد الدريج. ص: 11.
 - 3 - البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق. عبد اللطيف الفاربي وعبد العزيز الغرضاف ومحمد آيت موحى. سلسلة علوم التربية 4. دار الخطابي للطباعة والنشر. ط 1. يوليوز 1990. ص: 51-50.
 - 4 - البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق. عبد اللطيف الفاربي وعبد العزيز الغرضاف ومحمد آيت موحى. مرجع سابق. ص: 63-62.
 - 5 - المناهج التربوية. مركزاتها، وتطبيقاتها. توما جورج خوري. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. ط 1. 1983. ص: 11
 - 6 - المناهج التربوية. مركزاتها، وتطويرها وتطبيقاتها. مرجع سابق. ص: 11-12
 - 7 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين. منشورات المركز المغربي للإعلام. أبريل 2001. ص: 7-11.
 - 8 - مقدمة كتاب: أخلاقيات العلم. تأليف ديفيد. ب. رزنيك. ترجمة عبد النور عبد المنعم. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. يونيو 2005. ص: 7.
 - 9 - الجمود والتجديد في التربية المدرسية. غي أفانزيني. ترجمة عبد الله عبد الدائم. دار العلم للملايين. بيروت. ط 1. 1981. ص: 433.
 - 10 - في اجتماعيات التربية. منير المرسي سرحان. دار النهضة العربية. بيروت. ط 3. 1981. ص: 197
 - 11 - نفسه. ص: 200.
 - 12 - في اجتماعيات التربية. مرجع سابق. ص: 204.
 - 13 - قضايا الشباب في المجتمع المعاصر. محمد عباس نور الدين. مطبعة فضالة. المحمدية. ط 1. 2000. ص: 278
 - 14 - نفسه. ص: 278.
 - 15 - نفسه. ص: 202.
 - 16 - قضايا الشباب في المجتمع المعاصر. مرجع سابق. ص: 281-288.
 - 17 - نفسه. ص: 290-294.
 - 18 - المكتبة المدرسية. مقارنة أولية في تحديد بعدها الوظيفي ومقتضيات التفعيل. محمد باداج. مجلة علوم التربية. العدد 34. يونيو 2007. ص: 125-124.
 - 19 - القيم بين الثقافة والتربية. المكتبة المدرسية نموذجاً. عبد الله المنصوري. دار النشر المغربية. الدار البيضاء. ط 1. 2006. ص: 36-35
 - 20 - المكتبة المدرسية. محمد باداج. مرجع سابق. ص: 124.
 - 21 - الشراكة التربوية. قاطرة التنمية والتطوير البيداغوجي. أحمد أوزي. منشورات مجلة علوم التربية. العدد 1. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط 1. 2007. ص: 19.
 - 22 - الجمود والتجديد في التربية المدرسية. مرجع سابق. ص: 23.

